

تنشر الهيئة العامة للاستعلامات فيما يلي
برنامج العمل كما ورد في بيان السيد رئيس
الجمهورية يوم ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ .

وقد تفضل بعض قادة الرأي في بلادنا
بالاستجابة مشكورين الى دعوة الهيئة للتعليق
على نقط هذا البرنامج تعليقا موجزا .

وتضع الهيئة العامة للاستعلامات هذا
البرنامج وهذه التعليقات بين يدي شعب
الجمهورية العربية المتحدة للرجوع اليها في
الفترة التاريخية التي يجرى فيها الاستفتاء
الذي أعلن السيد رئيس الجمهورية انه سيتم
في يوم ٢ مايو ١٩٦٨ .

الانطلاق ومزيدا من الاستفادة من التطورات العلمية
والتكنولوجية . ومزيدا من التفكير الجماعى والاستعانة
بكافة الخبراء ومزيدا من المنطق الاقتصادى البعيد عن
الشعارات المظهرية ومزيدا من الحوافز الفردية تكريما لقيمة
العمل واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح
فرص الأمل امامها .

الدكتور عزيز صدقى
وزير الصناعة

صاعات العمل وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعى والصحة
وتقرير الاجازات ، وما الى ذلك مما تضمنه الاعلان الدستورى
المشار اليه .

هذا وقد المح السيد الرئيس فى بيانه فى ٣٠ مارس
الى هذه المكاسب وركز على ضرورة تضمين الدستور الجديد
المزيد منها .

دكتور مصطفى الخشاب
استاذ علم الاجتماع بكلية الاداب
بجامعة القاهرة

هذه المنجزات : إعادة توزيع الثروة العقارية والاستيلاء على القدر الزائد عن الحد الأقصى للملكية الزراعية ، وحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ، وقيام الدولة باستصلاح جزء كبير من الأراضي البور والأراضي الصحراوية .

هذا القدر الضخم يكون مجموعة من الأموال لا يمكن اعتبارها ملكية عامة بالمعنى التقليدي أو بمعنى القطاع العام ، وانما هي شطر في الملكية الخاصة . حقا أن الاتجاه التشريعي يسير نحو تقريب هذه المجموعة من الملكية العامة ولكن هذا التقريب لم يصل بعد إلى حد الاندماج

١٤ - وليس هناك أدنى تعارض بين الاعتراف بالملكية الفردية والنظام الاشتراكي . . فهناك إفرق بين إباحة التملك وتقييد التملك . . والاشتراكية تفرض رقابة الشعب على الملكية الفردية ولكن لا تحرمها . . ومن المهم جدا أن يوضع في الدستور معيار للاستقلال الذي يزيل الحصانة عن الملكية الفردية . . وفي هذا يبدو معيار العمل والكسب الحلال معيارا مناسباً .

ثانيا - حماية الملكية :

تحمي الملكية العامة بوسائل تقليدية معروفة هي : منع التصرف فيها ، ومنع الحجز عليها ، ومنع تملكها بالتقادم ، وبالإضافة إلى ذلك فإنها يجب أن تحمي حماية خاصة تبرئ بالنسبة لأموال القطاع العام عن طريق إنشاء جريمة تسمى

الهيئة العامة للاستعلامات

